بن سلمان يسرق 40 مليار دولار من المركزي السعودي خلال شهرين فقط

التغيير

سلط تقرير رسمي، الضوء على فقدان البنك المركزي (440.75 مليار دولار) من خزينته جراء سياسات حكومية فاشلة وأخرى تتعلق بأزمتي النفط وكورونا.

وهبطت الأصول الاحتياطية الأجنبية للبنك المركزي بنسبة 1.8 بالمئة على أساس شهري، حتى نيسان/ أبريل الماضي، إلى 1652.8 مليار ريال (440.75 مليار دولار)، منخفضة 8.2 مليارات دولار.

ومن بين هذه الأموال المفقودة هناك 40 مليار دولار تم تحويلها لصندوق الدولة السيادي (صندوق الاستثمارات العامة) بقيادة محمد بن سلمان خلال شهري مارس وإبريل 2020 .

ويقود صندوق الاستثمارات العامة بن سلمان الذي أنفق مليارات الدولارات على صفقات فساد خاسرة رياضية واقتصادية وإعلامية خارج المملكة.

وكانت الأصول الاحتياطية الأجنبية للمملكة، بلغت 1684 مليار ريال (448.95 مليار دولار) حتى مارس/آذار الماضي السابق له.

وحسب تقرير صدر عن المركزي في المملكة، فإن تراجع الاحتياطيات الأجنبية في أبريل، هي الأدنى في أكثر من 10 سنوات، منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 حينما بلغت 1644.2 مليار ريال (438.4 مليار دولار).

وتضررت إيرادات المملكة التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، جراء انخفاض الأسعار والطلب على الخام بفعل تفشي فيروس كورونا.

وفقدت المملكة 50 مليار دولار من احتياطاتها خلال شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل 2020، منها 40 مليار دولار تم تحويلها لصندوق الدولة السيادي (صندوق الاستثمارات العامة) ليستغل الفرص في الأسواق العالمية مع تداعيات كورونا.

وقالت مونيكا مالك كبير الخبراء الاقتصاديين ببنك أبوظبي التجاري: "هذا الهبوط من غير المرجح أن يكون مرتبطا بحاجات الميزانية، ومن ال".

ورجحت مونيكا أن هذا الفقد إثر دعم للاستثمارات مثلما شهدنا العام الماضي مع تحويل 40 مليار دولار إلى صندوق الاستثمارات العامة.

ولا تفصح المملكة عن توزيع أصولها الاحتياطية الأجنبية جغرافيا أو حتى طبيعة الأصول.

لكن وزارة الخزانة الأمريكية تعلن شهريا استثمارات الدول في أذون وسندات الخزانة لديها، بينها المملكة، التي بلغت استثماراتها 130.8 مليار دولار، حتى مارس الماضي (أحدث بيانات).

وسجلت المملكة عجزا بـ 79.5 مليار دولار في 2020، بعد تحقيقها إيرادات بـ 205.5 مليارات دولار مقابل إنفاق بـ 285 مليار دولار.

وأعلنت الحكومة في المملكة موازنة 2021 بإنفاق 264 مليار دولار مقابل إيرادات بـ226 مليار دولار، متوقعة عجزا قيمته 38 مليار دولار.

وارتفعت تحويلات الأجانب المقيمين في المملكة إلى الخارج، بنسبة 16.1 بالمئة على أساس سنوي، خلال أول أربعة أشهر من 2021، إلى 50.7 مليار ريال (13.5 مليار دولار).

وبلغ إجمالي التحويلات 43.6 مليار ريال (11.6 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2020.

وارتفعت تحويلات الأجانب المقيمين في المملكة إلى الخارج، بنسبة 19.3 بالمئة خلال العام الماضي، إلى 149.7 مليار ريال (39.9 مليار دولار)، بعد أربع سنوات من التراجع.